منظمتان عالميتان تقدمان توقعات متباينة لقضية واحدة

«أوبك» تبقي دون تغيير على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2021 و2022

الاقتصاد يواصل التعافي لكن لا يزال هناك الكثير من التحديات مما قد يثبط الزخم بسهولة

وكالة الطاقة الدولية : ارتفاع الطلب على الخام عكس مساره على نحو مفاجئ وسيمضي بوتيرة أبطأ لبقية العام بسبب انتشار السلالة المتحورة "دلتا"

التطورات المرتقبة لأوضاع السوق النفطية تباينت التوقعات بشأنها بين "أوبك" ووكالة الطاقة الدولية

اتفاق الإنتاج الذي توصل إليه تحالف "أوبك+" الشهر الماضي سيعيد التوازن للسوق في الأمد القريب

تسجيل فائض في 2022 إذا واصلت "أوبك" وقف التخفيضات وعزز المنتجون الذين لم يشاركوا في الاتفاق "الإنتاج" استجابة لصعود الأسعار

"وكالات" : تمسكت أوبك أمس الخميس بتوقعاتها لتعاف قوي في الطلب العالمي على النفط في 2021، والمزيد من النمو في العام القادم، على الرغم من المخاوف بشأن انتشار السلالة المتحورة دلتا من فيروس كورونا والتي تضغط على الأسعار.

وقالت منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك، في تقريرها الشهري، إنها تتوقع ارتفاع الطلب 5.95 مليون برميل يوميا هذا العام، أو ما يعادل 6.6% دون تغيير عن توقعها الشهر الماضي.

أضافت أوبك في التقرير : "الاقتصاد العالمي يواصل التعافي... لكن لا تزال هناك الكثير من التحديات مما قد يثبط الزخم بسهولة. على الأخص، ستحتاج التطورات المرتبطة بكوفيد19- إلى مراقبة وثيقة".

وتتعارض ثقة أوبك في أن الطلب سيتجاهل أحدث الانتكاسات الناجمة عن الجائحة، مع موقف وكالة الطاقة الدولية التي قلصت توقعاتها أمس الخميس.

وذكرت أوبك أنه في 2022، سيزداد استخدام الوقود بمقدار 3.28 مليون برميل يوميا، دون تغيير أيضا عن التوقعات الصادرة الشهر الماضي.

ويجري تداول النفط فوق 71 دولارا للبرميل بعد صدور التقرير. وارتفعت الأسعار إلى مرتفعات ما قبل الجائحة فوق 77 دولارا هذا العام، مدعومة بآمال التعافي الاقتصادي وتخفيضات أوبك+ للإمداد، إلا أن هناك ضغوطا ناتجة عن المخاوف حيال السلالة دلتا.

ورفعت أوبك توقعها لنمو الاقتصاد العالمي في 2021 إلى 5.6%، من 5.5 %، على افتراض أن تأثير الجائحة سيجري احتواؤه، لكنها حذرت من "ضبابية كبيرة". ورُفعت التوقعات للعام 2022 بنفس القدر إلى 4.2 %.

وقالت أوبك "مسار جائحة كوفيد19- سيكون العامل الرئيسي المؤثر على وتيرة التعافي في الأجل القريب، مع خطر يتمثل بوجه خاص في احتمال ظهور سلالات جديدة و/أو تحورات من كوفيد-19".

وتخفف أوبك وحلفاؤها، في إطار مجموعة أوبك+، تدريجيا تخفيضات قياسية لإنتاج النفط بدأت في العام الماضي عندما عصفت الجائحة بالطلب، واتفقوا في يوليو تموز على زيادة الإنتاج تدريجيا بواقع 400 ألف برميل يوميا في الشهر اعتبارا من أغسطس.

وأظهر التقرير ارتفاع الإنتاج في يوليو 640 ألف برميل يوميا إلى 26.66 مليون برميل يوميا.

من جهتها ذكرت وقالت الوكالة التي مقرها باريس إنه "تم خفض النمو في النصف الثاني من 2021 بوتيرة حادة، إذ يبدو أن القيود الجديدة لمكافحة كوفيد19- المفروضة في عدة دول كبيرة مستهلكة للنفط، على الأخص في آسيا، ستقلص التنقلات واستخدام النفط".

أضافت في تقريرها الشهري للنفط "تقديراتنا الآن تشير إلى أن الطلب هبط في يوليو تموز إذ أدى الانتشار السريع للسلالة المتحورة دلتا من كوفيد19- إلى تعطيل عمليات التسليم في الصين وإندونيسيا وأجزاء أخرى في آسيا". .وحددت الوكالة انخفاض الطلب الشهر الماضي عند 120 ألف برميل يوميا وتوقعت أن يكون النمو في النصف الثاني من العام أقل بواقع نصف مليون برميل يوميا، مقارنة مع تقديرها الصادر الشهر الماضي، مشيرة إلى أن بعض التغييرات ترجع إلى مراجعات لبيانات.

أضافت الوكالة أن اتفاق الإنتاج الذي توصل إليه تحالف أوبك+ الشهر الماضي سيعيد التوازن للسوق في الأمد القريب.

وتابعت أن السوق قد تميل "مجددا إلى تسجيل فائض في 2022 إذا واصلت أوبك وقف التخفيضات وعزز المنتجون الذين لم يشاركوا في الاتفاق "الإنتاج" استجابة لصعود الأسعار".

وفي يوليو تموز، اتفقت أوبك+، التي فرضت قيودا على الإنتاج بهدف تعزيز الأسعار وتقليص فائض المعروض، على زيادة الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يوميا في الشهر بدءا من أغسطس آب لحين التخلص تدريجيا من باقي الخفض البالغ 5.8 مليون برميل يوميا.

ودعت الولايات المتحدة أمس الأربعاء المجموعة إلى تعزيز إنتاج النفط لمواجهة ارتفاع أسعار البنزين ومساندة انتعاش الاقتصاد العالمي.

ومن المقرر أن تعقد أوبك+ اجتماعا في الأول من سبتمبر أيلول لمراجعة الوضع.

وقالت وكالة الطاقة، مستشهدة بتقرير للأمم المتحدة صدر هذا الأسبوع يحذر من أن تغير المناخ يخرج عن نطاق السيطرة، إن العالم بحاجة إلى التحرك بشكل عاجل صوب عالم خال من الكربون.

أضافت : "تكافح صناعة النفط العالمية جاهدة لإيجاد نماذج أعمال جديدة قادرة على التعايش مع التحولات في قطاع الطاقة... مع الاستمرار في تلبية الطلب المستدام على النفط"

لندن - "رويترز" : تمسكت أوبك أمس الخميس بتوقعاتها لتعاف قوي في الطلب العالمي على النفط في 2021، والمزيد من النمو في العام القادم، على الرغم من المخاوف بشأن انتشار السلالة المتحورة دلتا من فيروس كورونا والتي تضغط على الأسعار.

وقالت منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك، في تقريرها الشهري، إنها تتوقع ارتفاع الطلب 5.95 مليون برميل يوميا هذا العام، أو ما يعادل 6.6% دون تغيير عن توقعها الشهر الماضي.

أضافت أوبك في التقرير : "الاقتصاد العالمي يواصل التعافي... لكن لا تزال هناك الكثير من التحديات مما قد يثبط الزخم بسهولة. على الأخص، ستحتاج التطورات المرتبطة بكوفيد19- إلى مراقبة وثيقة".

وتتعارض ثقة أوبك في أن الطلب سيتجاهل أحدث الانتكاسات الناجمة عن الجائحة، مع موقف وكالة الطاقة الدولية التي قلصت توقعاتها أمس الخميس.

وذكرت أوبك أنه في 2022، سيزداد استخدام الوقود بمقدار 3.28 مليون برميل يوميا، دون تغيير أيضا عن التوقعات الصادرة الشهر الماضي.

ويجري تداول النفط فوق 71 دولارا للبرميل بعد صدور التقرير. وارتفعت الأسعار إلى مرتفعات ما قبل الجائحة فوق 77 دولارا هذا العام، مدعومة بآمال التعافي الاقتصادي وتخفيضات أوبك+ للإمداد، إلا أن هناك ضغوطا ناتجة عن المخاوف حيال السلالة دلتا.

ورفعت أوبك توقعها لنمو الاقتصاد العالمي في 2021 إلى 5.6%، من 5.5 %، على افتراض أن تأثير الجائحة سيجري احتواؤه، لكنها حذرت من "ضبابية كبيرة". ورُفعت التوقعات للعام 2022 بنفس القدر إلى 4.2 %.

وقالت أوبك "مسار جائحة كوفيد19- سيكون العامل الرئيسي المؤثر على وتيرة التعافي في الأجل القريب، مع خطر يتمثل بوجه خاص في احتمال ظهور سلالات جديدة و/أو تحورات من كوفيد-19".

وتخفف أوبك وحلفاؤها، في إطار مجموعة أوبك+، تدريجيا تخفيضات قياسية لإنتاج النفط بدأت في العام الماضي عندما عصفت الجائحة بالطلب، واتفقوا في يوليو تموز على زيادة الإنتاج تدريجيا بواقع 400 ألف برميل يوميا في الشهر اعتبارا من أغسطس.

وأظهر التقرير ارتفاع الإنتاج في يوليو 640 ألف برميل يوميا إلى 26.66 مليون برميل يوميا.

من جهتها ذكرت وكالة الطاقة الدولية أن ارتفاع الطلب على النفط عكس مساره على نحو مفاجئ، ومن المنتظر أن يمضي بوتيرة أبطأ لبقية العام بسبب انتشار السلالة المتحورة دلتا من كوفيد19-.

وقالت الوكالة التي مقرها باريس إنه "تم خفض النمو في النصف الثاني من 2021 بوتيرة حادة، إذ يبدو أن القيود الجديدة لمكافحة كوفيد19- المفروضة في عدة دول كبيرة مستهلكة للنفط، على الأخص في آسيا، ستقلص التنقلات واستخدام النفط".

أضافت في تقريرها الشهري للنفط "تقديراتنا الآن تشير إلى أن الطلب هبط في يوليو تموز إذ أدى الانتشار السريع للسلالة المتحورة دلتا من كوفيد19- إلى تعطيل عمليات التسليم في الصين وإندونيسيا وأجزاء أخرى في آسيا".

وحددت الوكالة انخفاض الطلب الشهر الماضي عند 120 ألف برميل يوميا وتوقعت أن يكون النمو في النصف الثاني من العام أقل بواقع نصف مليون برميل يوميا، مقارنة مع تقديرها الصادر الشهر الماضي، مشيرة إلى أن بعض التغييرات ترجع إلى مراجعات لبيانات.

أضافت الوكالة أن اتفاق الإنتاج الذي توصل إليه تحالف أوبك+ الشهر الماضي سيعيد التوازن للسوق في الأمد القريب.

وتابعت أن السوق قد تميل "مجددا إلى تسجيل فائض في 2022 إذا واصلت أوبك وقف التخفيضات وعزز المنتجون الذين لم يشاركوا في الاتفاق "الإنتاج" استجابة لصعود الأسعار".

وفي يوليو تموز، اتفقت أوبك+، التي فرضت قيودا على الإنتاج بهدف تعزيز الأسعار وتقليص فائض المعروض، على زيادة الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يوميا في الشهر بدءا من أغسطس آب لحين التخلص تدريجيا من باقي الخفض البالغ 5.8 مليون برميل يوميا.

ودعت الولايات المتحدة أمس الأربعاء المجموعة إلى تعزيز إنتاج النفط لمواجهة ارتفاع أسعار البنزين ومساندة انتعاش الاقتصاد العالمي.

ومن المقرر أن تعقد أوبك+ اجتماعا في الأول من سبتمبر أيلول لمراجعة الوضع.

وقالت وكالة الطاقة، مستشهدة بتقرير للأمم المتحدة صدر هذا الأسبوع يحذر من أن تغير المناخ يخرج عن نطاق السيطرة، إن العالم بحاجة إلى التحرك بشكل عاجل صوب عالم خال من الكربون.

أضافت : "تكافح صناعة النفط العالمية جاهدة لإيجاد نماذج أعمال جديدة قادرة على التعايش مع التحولات في قطاع الطاقة... مع الاستمرار في تلبية الطلب المستدام على النفط"

حمادة : غانم الغنيمان عضوا منتدبا للهيئة العامة للاستثمار وتشكيل اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق

وزير المالية خليفة حمادة

أعلن وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار رئيس مجلس ادارة الهيئة العام للاستثمار خليفة حمادة، أن مجلس ادارة الهيئة بكامل أعضائه عقد اجتماعه الأول أمس الخميس، واتخذ ثلاثة قرارات.

وأوضح حمادة في بيان صادر عن الهيئة، أن القرار الأول شمل تعيين غانم الغنيمان بمنصب العضو المنتدب للهيئة، فيما تضمن القرار الثاني تشكيل اللجنة التنفيذية، والقرار الثالث تشكيل لجنة التدقيق.

والهيئة العامة للاستثمار هي هيئة حكومية مستقلة مسؤولة عن إدارة الأصول المالية للكويت، يديرها مجلس إدارة له استقلالية تامة في رسم السياسات واتخاذ القرارات.

في النصف الأول بربحية 3.16 فلوس للسهم

1.2 مليون دينار أرباحا صافية حققتها «الأولى للوقود»

شركة "أولى" للوقود حققت أرباحا صافية بقيمة 2ر1 مليون دينار

أعلنت الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود "أولى" تحقيقها أرباحا صافية بقيمة 2ر1 مليون دينار "نحو 6ر3 مليون دولار أمريكي"، عن فترة النصف الاول من العام الجاري مقابل خسارة بلغت 7ر302 ألف دينار "نحو 908 ألف دولار" بالفترة ذاتها من عام 2020 بنسبة تغيير بلغت 4ر522 في المئة.

وقالت الشركة في إفصاح على موقع بورصة الكويت الالكتروني أمس الخميس، إنها حققت ربحية سهم بلغت 16ر3 فلس عن فترة النصف الاول من العام الجاري مقابل خسارة 75ر0 فلس عن ذات الفترة من عام 2020 بنسبة تغيير بلغت 3ر521 في المئة.

وارجعت الشركة التحول الايجابي في نتائجها الى ازدياد مبيعات الوقود والدخل من الاستثمارات.

وتأسست الشركة في عام 2004 وادرجت في بورصة الكويت عام 2006 ويبلغ رأسمالها المصرح به 4ر40 مليون دينار "نحو 2ر121 مليون دولار"، وتكمن أغراضها في تملك وحيازة وانشاء واستئجار وتشغيل وصيانة محطات الوقود انشاء وتطوير وتشغيل وصيانة مراكز خدمة العملاء بتلك المحطات.

كما تكمن تلك الاغراض في تقديم خدمات النقل والتجار في المنتجات البترولية بالشراء او البيع بالجملة والتجزئة شراء واستئجار وتملك وبيع الاراضي العقارية في المواقع المختلفة.

عن النصف الأول بربحية 35.95 فلساً للسهم

شركة "معامل" الكويتية حققت 4 ملايين دينار أرباحا صافية

أعلنت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات "معامل"، عن تحقيقها أرباحا صافية بقيمة تتجاوز أربعة ملايين دينار "نحو 12 مليون دولار أمريكي"، عن فترة النصف الأول من العام الحالي، مقارنة بأرباح قدرها 6ر2 مليون دينار "نحو 8ر7 مليون دولار" في النصف الأول من عام 2020، بنسبة تغيير بلغت 50 في المئة.

وقالت الشركة في إفصاح على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت أمس الخميس، إنها حققت ربحية سهم بلغت 95ر35 فلس عن فترة النصف الأول من العام الحالي مقابل ربحية 11ر24 فلس عن الفترة المقارنة في النصف الاول من عام 2020 بنسبة تغيير بلغت 49 في المئة.

وأرجعت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات التحول الإيجابي في نتائجها إلى رد مخصص مطالبات وغرامات بمبلغ 9ر3 مليون دينار "نحو 7ر11 مليون دولار".

وأسست الشركة عام 1979 وأدرجت في بورصة الكويت عام 2004، ويبلغ رأسمالها المصرح به 5ر11 مليون دينار "نحو 5ر34 مليون دولار".

وتعمل الشركة في تنفيذ أعمال المقاولات المدينة والميكانيكية والكهربائية والصيانة وتركيب وصيانة المصاعد والسلالم الكهربائية، وتستغل فوائضها المالية المتوفرة باستثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

في النصف الأول من 2021 بربحية 7.3 فلوس للسهم

3.2 ملايين دينار أرباحا صافية حققتها «بيت الأوراق المالية»

أعلنت شركة بيت الأوراق المالية تحقيقها أرباحا صافية بقيمة 2ر3 مليون دينار كويتي "نحو 6ر9 مليون دولار أمريكي"، عن فترة النصف الأول من العام الحالي، مقابل خسارة بلغت 9ر622 ألف دينار "نحو 8ر1 مليون دولار" في النصف الأول من عام 2020 بنسبة تغيير بلغت 627 في المئة.

وقالت الشركة في إفصاح على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت أمس الخميس، إنها حققت ربحية سهم بلغت 3ر7 فلس عن فترة النصف الأول من العام الحالي، مقابل خسارة 5ر1 فلس عن الفترة المقارنة في النصف الأول من عام 2020 بنسبة تغيير بلغت 587 في المئة.

وأرجعت الشركة التحول الإيجابي في نتائجها إلى بعض العوامل منها ارتفاع إيرادات أتعاب الإدارة بما يتجاوز أربعة ملايين دينار "نحو 12 مليون دولار"، وانخفاض خسائر محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بمبلغ 155 ألف دينار "نحو 465 ألف دولار".

وأسست شركة بيت الأوراق المالية عام 1982 وأدرجت في بورصة الكويت عام 1996 ويبلغ رأسمالها المصرح به 45 مليون دينار "نحو 135 مليون دولار"، وتتاجر في الأوراق المالية والاستثمار في العقارات وفي إدارة المحافظ والصناديق نيابة عن الغير.